Received : 4 / 1 / 2024 Accepted: 8 / 2 / 2024 Published : 11 / 1 / 2026

دلالةُ التَّركيبِ الجمليّ فِي القرآن الكريم في هدي عاداتِ العربِ قبل الإسلام

ثائر مجيد حميد أ.د. ميعاد يوسف نصر الله

Mead20017@gmail.com Thayrmjyd50@gmail.com

الجامعة المستنصريّة ، كليّة التّربية ، قسم اللُّغة العربيَّة

ملخص البحث

فَطِن علماؤنَا الأوائلُ منذَ القدمِ بفضلِ حسّهم العَقليّ وسرعةِ بديهتِهم ونقاوةِ خوالجِهم إلى أمرٍ مهمٍّ، وهو أنَّ الفقهَ بالتّركيبِ، قد يرتبطُ بالمقامِ والظّروفِ الّتي قِيلَ فيها النّصُّ، فهذهِ الظُّروفُ الخارجيّةُ أداةٌ فاعلةٌ ورئيسةٌ فِي إدراكِ الْمعنى.

من هنا وقف هذا البحث عند بعض الآيات القرآنيّة التي ارتبط موضوعها بعادات العرب قبل الإسلام؛ لاستجلاء أثر العادات في فهْم التّركيب الجمليّ عند المفسّرين.

وجاء البحثُ لبيان أثر العادة في المحورين الآتيين:

1.التّركيب الجمليّ الاسميّ.

2.التّركيب الجمليّ الفعليّ.

الكلمات المفتاحيّة : التّركيب ، الجملة ، عادات العرب

The significance of sentence structure in the Holy Qur’an in accordance with the customs of the Arabs before Islam

Thayr mjgyd Hamid Prof. Dr .Miad Youssef Nasrallah

Mustansiriyah University, College of Education, Department of Arabic Language

Abstract

Our early scholars from ancient times, thanks to their rational sense, the quickness of their intuition, and the purity of their thoughts, realized an important thing, which is that jurisprudence, by its composition, may be linked to the situation and circumstances in which the text was said, as these external circumstances are an effective and main tool in understanding the meaning.

Hence, this research stopped at some Quranic verses whose subject matter was linked to the customs of the Arabs before Islam. To clarify the impact of customs on understanding sentence structure among commentators.

The research aimed to demonstrate the effect of habit in the following two axes:

1- Nominal sentence structure.

2- Actual sentence structure.

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

المقدّمة

لم تخلُ كتبُ التّفسيرِ القُرآنيّ من إشاراتٍ تدلُّ على احتكامِ المفسّرينَ إلى العاداتِ الاجتماعيّةِ والثّقافيّةِ في فَهْمِ التّركيبِ النّحويّ، ونحاولُ فِي هذا البحثِ الوقُوفَ على تحليلِ المفسّرينَ للمسائلِ النّحويّةِ وتوجيهِها فِي هديِ عاداتِ العربِ قبلَ الإسلامِ، إذ وجدنا إشاراتٍ كثيرةً للمفسّرينَ في استنطاقِ المسائلِ النّحويّةِ في الآيات القرآنيّة، وبيان ما فيها من أبعادٍ اجتماعيّة أثّرت في صياغة التّراكيب وبنائها. فهذهِ الظُّروفُ الخارجيّةُ أداةٌ فاعلةٌ ورئيسةٌ فِي إدراكِ الْمعنى.

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

من هنا وقف هذا البحث عند بعض الآيات القرآنيّة التي ارتبط موضوعها بعادات العرب قبل الإسلام؛ لاستجلاء أثر العادات في فهْم التّركيب الجمليّ عند المفسّرين.

وجاء البحثُ لبيان أثر العادة في المحورين الآتيين:

1.التّركيب الجمليّ الاسميّ.

2.التّركيب الجمليّ الفعليّ.

المحور الأوّل

التّركيب الجمليّ الاسميّ

الجُملةُ الاسميّةُ هِي الّتِي تبدأُ بالاسمِ (الأنصاري، 1985، صفحة 492/1.)، وخبرُ المبتدأ قسمانِ: خبرٌ مفردٌ، وخبرٌ مركَّبٌ، يقولُ ابنُ السّرَّاجِ: ((وَخبرُ المبتدأِ ينقسمُ عَلى قسمينِ: إمَّا أنْ يكونَ هُو الأوّل فِي الْمعنى غير ظاهرٍ فيه ضميره، نحو: زيدٌ أخوك، وعبدُ اللهِ مُنطلِقٌ، فالخبرُ هو الأوّلُ فِي المعنى... أو يكونَ غيرَ الأوّلِ، ويظهرُ فيه ضميره، نحو: قولُك: عمرٌو ضربتُه، ، وزيدٌ رأيتُ أباهُ. فإنْ لم يكنْ على أحدِ هذينِ فالكلامُ محالٌ)) (ابن سراج، صفحة 62/1.)

وهذه إشارةٌ إلى التَّركيب الاسميّ الّذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدةُ فإنّ ذلك لا يحصل إلّا من اسمَيْن أو من اسم وفعل. والمسند إليه موضعه الابتداء، والأسماء الواقعة بعد الأدوات النّاسخة، أمّا المسندُ فهو المحكومُ به، ويقع ذلك في الأسماء والأفعال.

أنماطُ التَّركيب الاسميّ

1.المبتدأُ معرفةٌ –الخبرُ مفردٌ:

والمرادُ بالمُفردِ فِي هذا البَابِ، ما ليسَ جُمْلةً ولا شبيهًا بالجُمْلةِ. فيَشملُ المُثنَّى والمَجموعَ (الأزهري، 2000م.، صفحة 198/1.) ، ((فَإِذا كَانَ الْخَبَر مُفردًا فَهُوَ الْمُبْتَدَأ فِي الْمَعْنى، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بالمبتدأ، تَقول: زيدٌ أَخُوك، وَمُحَمَّدٌ صَاحبُك، فزيدٌ هُوَ الْأَخُ، وَمُحَمَّدٌ هُوَ الصَّاحبُ)) (ابن جني، صفحة 26.).

قوله – تعالى–: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾ [البقرة: 229].

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ): (الطّلاق): مُبْتَدَأٌ، وَ(مَرَّتَانِ) خَبَرُهُ، والجملة لبيانِ عددِ الطَّلاقِ وتقديره بالثّلاثِ، وأنَّه يملكُ فِي الاثنينِ الرَّجعةَ ولا يملكُها فِي الثّالثة. وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أي عدد الطَّلاقِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ الرَّجْعَةُ، أَوِ الطَّلَاقُ الشَّرْعِيُّ الْمَسْنُونُ مَرَّتَانِ، وَاحْتِيجَ إِلَى تَقْدِيرِ هَذَا الْمُضَافِ حَتَّى يَكُونَ الْخَبَرُ هُوَ الْمُبْتَدَأ (أبو حيان، 1420، صفحة 464/2،) ُ (الحلبي، صفحة 444/2) (الشافعي، 1994).

والظّرفُ الخارجيّ المتمثّل بعادةِ العربِ قبلَ الإسلامِ اقتضى بناءَ التّركيبِ على هذا الوجهِ؛ إذ أَخْبرَ عَنِ الطَّلَاقِ بِأَنَّهُ مَرَّتَانِ؛ لأَنَّ ((أَهْل الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ الرَّجُلُ يُطَلِّقُ الثَّلَاثَ وَالْعَشْرَ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرَاجِعُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ، فَجَعَلَ اللَّهُ حَدَّ الطَّلَاقِ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ)) (الطبري، 1994م.، صفحة 126/4.) .

ولم يقلْ: طلقتانِ إشارة إلى أنَّه ينبغي أنْ يكونَ الطَّلاقُ مرَّةً بعد مرَّةٍ لا طلقتانِ دفعةً واحدةً، كما هو رأي الزّمخشريّ الّذي فسّرَ الجملةَ القرآنيّة من دون تصوّر مطابقتها للعادة الجاهليّة، فرأى أنّها بيان لسُنَّة الطَّلاقِ أنْ يوقعَ الرّجلُ في كلّ قولٍ طلقةً واحدةً، فقال: ((الطَّلَاقُ": بِمَعْنَى التَّطْلِيقِ، كالسَّلَامِ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ، أَيِ :التَّطْلِيقُ الشَّرْعِيُّ تَطْلِيقَةٌ بَعْدَ تَطْلِيقَةٍ عَلَى التَّفْرِيقِ دُونَ الْجَمْعِ وَالْإِرْسَالِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، وَلَمْ يُرِدْ بِالْمَرَّتَيْنِ التَّثْنِيَةَ، وَلَكِنِ التَّكْرِيرَ، كَقَوْلِهِ :﴿**ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾ [الْمُلْكِ: 4] أَيْ: كَرَّةً بَعْدَ كَرَّةٍ، لَا كَرَّتَيْنِ اثْنَتَيْنِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ التَّثَانِي الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّكْرِيرُ قَوْلُهُمْ: لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَحَنَانَيْكَ، وَهَذَاذَيْكَ، وَدَوَالَيْكَ)) (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، صفحة 1/ 273.).

وهو تفسيرٌ بعيدٌ من جهة صرفِ ركني الجملةِ عن ظاهرِهما المتبادر في اللُّغة، إذ جعلَ الطّلاقَ وهو اسمُ مصدرٍ بمعنى التّطليقِ، والتّطليقُ هو المصدرُ، ومن جهة أخرى جعله التَّثْنِيَةَ فِي (مرتانِ) لِبَيَانِ التَّكْرَارِ لَا لِلْعَدَدِ ، وهو مخالفٌ للغةِ؛ لأنّ ((الْمَرَّة فِي كَلَامِهِمْ الْفِعْلَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ مَوْصُوفِهَا أَوْ مُضَافِهَا، ...وَتَقَعُ مُفْرَدَةً، وَمُثَنَّاةً، وَمَجْمُوعَةً، فَتَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ، أَوْ تَكَرُّرِ فِعْلِهِ تَكَرُّرًا وَاحِدًا، أَوْ تَكَرُّرِهِ تَكَرُّرًا مُتَعَدِّدًا)) (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 405/2.) .

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

2.المُبتدأُ معرفةٌ والخبرُ جُمْلةٌ:

الْإِخْبَار بِالْجُمْلَةِ ((على ضَرْبَيْنِ: جملَة مركّبة من **مُبْتَدأ وَخبر**، وَجُمْلَة مركّبة من **فعْلٍ وفاعِلٍ**، وَلَا بُدّ لكلّ وَاحِدَة من هَاتين الجملتين إِذا وَقعتْ خَبرًا عَن مُبْتَدأ من ضميرٍ يعود إِلَيْهِ، مِنْهَا تَقول: (زيدٌ قَامَ أَخُوهُ)، فـ (زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَة بعده خبر عَنهُ وَهِي مركّبة من فعْلٍ وفاعِلٍ، ...وَلَوْلَا هِيَ لما صحَّتِ الْمَسْأَلَةُ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَة رفعٌ بالمبتدأ وَتقول: (زيدٌ أَخُوهُ منطلقٌ)، فـ (زيدٌ) مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ بعدَه خبرٌ عَنهُ ... وَلَو قلتَ: زيدٌ قَامَ عَمْرو لم يجزْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجُمْلَة ضميرٌ يعودٌ على الْمُبْتَدَأ، فَإِنْ قلتَ: إِلَيْهِ أَو مَعَه أَو نَحْو ذَلِك صحَّتِ الْمَسْأَلَةُ لأجل الْهَاءِ العَائدةِ)) (ابن جني، الصفحات 26-27).

قال –تعالى– : ﴿**وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ**﴾ [النِّساء: 33].

المُبتدأُ اسمٌ موصولٍ (**الَّذِينَ**)، وَصِلةُ الموصولِ الجملةُ الفعليَّة: (**عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ**)، والخبرُ جملةٌ فعليَّة مقترنة بالفاء، قوله: (**فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ**)؛ لأنّ المبتدأ تضمّن معنى الشَّرط، تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ صِلَةَ الْمَوْصُولِ سَبَبٌ فِي الْحُكْمِ الدَّالِّ عَلَيْهِ خَبَرُهُ، أي إنَّ الْمُعَاقَدَةَ، أي الحلف– سَبَبٌ لِلتَّوَارُثِ بِقَوْلِهِ:(فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ) (الرازي، ١٤٢٠،، صفحة 68/10،). بالاستنادِ إلى عادة العرب قبلَ الإسلام، هُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالَّذِينِ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ: الْحُلَفَاءُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَذَلِكَ ((كانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّة يُعَاقِدُ الرَّجُلَ وَيَقُولُ لَهُ: دَمِي دَمُكَ، وَنَاري نَارُكَ، وَحَرْبِي حَرْبُكَ، وسِلْمِي سِلْمُكَ، ، وَتَرِثُنِي وَأَرِثُكَ، فلمَّا قامَ الإسلامُ جَعَلَ للحَلِيفِ السُّدْس، وَهُوَ قوله : ﴿**فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ**﴾ [النساء: ٣٣]، ثُمّ نُسِخَ ذَلِكَ بقولهِ:﴿**وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ**﴾ [الأنفال: ٧٥])) (الشافعي، 1994، صفحة 44/2).

وَقِيلَ: المرادُ بهم الأدعياءُ، وهُم الأبناءُ بالتَّبنّي الَّذِي كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَانَ الْمُتَبَنَّى يَرِثُ الْمُتَبَنِّي بالكسر، فَكَانُوا يَتَوَارَثُونَ بِذَلِكَ السَّبَبِ ثُمَّ نُسِخَ (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 36/5) .

وَبذلكَ تمثَّلَ المعنى عندَ المفسّرينَ في بعضِ وجوهِه الوعيَ بما يحفلُ به التّركيبُ من خصائصَ تعبيريَّةٍ في ضوءِ الحالِ الّذي تُساقُ فيه تلكَ العبارةُ، فكما أنَّ للمعنى علاقتَه العضويَّةَ بالعبارةِ الّتي تجسّدُه وتطابقُه بألفاظِها الخاصَّةِ في نسقِها الخاصّ، فإنَّ له كذلكَ علاقتَه بالمقامِ الّذي هو يُعدّ التّربةَ الّتي يستنبتُ فيها، إذ هو ظروفٌ ومؤثّراتٌ خارجيّةٌ تلابسُ نشأتَه (طبل، ١٩٩٨م.، صفحة 200).

ومنه قولُه –تعالى– : ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [المائدة: 35].

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ مُبْتَدَأٌ، والْخَبَرُ (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي السَّارِقِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي لَا يُرَادُ بِهِ سَارِقٌ بِعَيْنِهِ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى الشَّرْطِ إِذِ الْمَعْنَى: وَالَّذِي سَرَقَ وَالَّتِي سَرَقَتْ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا، وَالِاسْمُ الْمَوْصُولُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَمعنى الشَّرط مفهومٌ بصريح الاستعمال القُرآنيّ، إذ قال: (**جَزَاءً بِمَا كَسَبَا**) (العكبري، صفحة 435/1) (الحلبي، صفحة 258/4) .

وَالخبرُ مَحْذُوفٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، تقديره: وَفِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ (فَاقْطَعُوا)، هُوَ الْخَبَرُ مِنْ أَجْلِ الْفَاءِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ (الَّذِي) وَصَلْتَهُ بِالْفِعْلِ، أَوِ الظَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الشَّرْطَ، وَالسَّارِقُ لَيْسَ كَذَلِكَ (سيبويه، 1988، صفحة 143/1) (العكبري، صفحة 435/1).

وقد بحثَ المفسّرونَ في هذا التّركيبِ القرآنيّ توسيعَ بنيةِ الجملةِ الاسميّةِ بالعطفِ، إذ المَعْهُود في الكِتابِ والسُّنَّةِ إدْراجُ النِّساءِ في الأحْكامِ الوارِدَةِ في شَأْنِ الرِّجالِ، لكن التّركيب هنا صرّح بالسّارقة عن طريق آليّة العطف، وهذا التّوسيع أرجعه بعض المفسّرين إلى مَزِيدِ الِاعْتِناءِ بِالبَيانِ، والمُبالَغَةِ في الزَّجْرِ (مصطفى، صفحة 34/3).

وفسّر آخرونَ هذا التّوسيعَ بالاستنادِ إلى الإحالةِ التأريخيّةِ، إذ ذهبَ ابنُ عاشور إلى أنّ عطف (السَّارقة) على (السَّارق)؛ لأنّه قَدْ كَانَتِ الْعَرَبُ لَا يُقِيمُونَ لِلْمَرْأَةِ وَزْنًا فَلَا يُجْرُونَ عَلَيْهَا الْحُدُودَ، فكان ذكرُ السَّارقةِ لدَفْع تَوَهُّمِ أَنْ يَكُونَ صِيغَةُ التَّذْكِيرِ فِي السَّارِقِ قَيْدًا بِحَيْثُ لَا يُجْرَى حَدُّ السَّرِقَةِ إِلَّا عَلَى الرِّجَالِ، وَهُوَ الدَّاعِي إِلَى ذِكْرِ الْأُنْثَى فِي قَوْلِهِ –تَعَالَى– فِي [سُورَةِ الْبَقَرَة 178]:﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 190/6).

3.الخَبرُ مقدّمٌ – المُبتدأ مؤخّر

تقوم العربيَّة في تأليفها على قاعدة الرُّتبة، الّتي تعني أنَّ لكلّ كلمةٍ في الجملة العربيَّة منزلة أو رتبة خاصَّة يجب أنْ تحتفظَ بها كي يستقيمَ الكلام والنّظم هذا هو الأصل، إلاَّ أنَّ شجاعة العربيَّة وسَعَتها ومرونتها أجازتِ الخروجَ عن الأصل إرادة لمعانٍ أبلغ، فقد يتقدّم الخبر على المبتدأ، والفعل على الفاعل؛ لأغراض معنويّة بحسب المقام، وهذا سرٌّ من أسرارِ خلودِ العربيَّةِ وملكةُ أهلِها ((فإنَّهم أتوا به دلالةً على تمكُّنِهم في الفصاحةِ، وملكتهم للكلام، وتلعُّبهم به، وتصرُّفهم فيه على حكم ما يختارونه، وانقياده لهم لقوّة

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

ملكتهم فيه وفي معانيه؛ ثقةً بصفاء أذهانهم، وغرضهم فيه أن يكون اللّفظ وجيزًا بليغًا، وله في النّفوس حُسْنُ موقعٍ، وعذوبةُ مذاقٍ)) (الجوزية، صفحة 28 .).

تنبّه النّحويّون إلى أمرِ التّقديم والتّأخير، فهذا سيبويهُ يقولُ عنه: ((كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانِهِ أعْنَى، وإنْ كَانَا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم)) (سيبويه، 1988، صفحة 34/1.)، ولم يقصر سيبويه التّقديم على العناية والاهتمام، بل جعله أحيانًا لتنبيه المخاطَب، وتأكيد الكلام (المطلب، ١٩٩٤م، صفحة 331.). قال سيبويه: ((وقد يكونُ في الأمرِ والنّهي أنْ يُبْنَى الفعلُ على الاسمِ، وذلك قولُكَ :عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ عبدَ الله فرفعتَه بالابتداءِ، ونبّهتَ المخاطَبَ له لتُعرِّفَه باسمِه، ثُمَّ بَنيتَ الفِعلَ عليهِ كَمَا فعلتَ ذلكَ فِي الْخبرِ)) (سيبويه، 1988، صفحة 138/1.).

وتابع النّحويّون دراسةَ بابِ التّقديمِ، وعنايتهم بهِ من جهةِ حِفظِ أجزاءِ الجُملةِ، وتسلسلها التّركيبيّ، أمّا البلاغيّون فقد درسُوا هذا البابَ دراسةً مفصّلةً، مبيّنيّن فضيلتَه ومزيّتَه، فهذا الجرجانيّ يقولُ فيه: ((هو بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المَحاسن، واسعُ التَّصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يَزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفْضي بكَ إلى لَطيفةٍ، ولا تَزال تَرى شِعرًا يروقُك مسْمَعُه، ويَلْطُف لديك موقعُه، ثُمَّ تنظرُ فتجدُ سببَ أَنْ راقكَ ولطفَ عندك، أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللّفظُ عن مكانٍ إلى مكان (الجرجاني، 1992، صفحة 106.).

وحلّل الجرجانيُّ ضروبَه وسياقاتِه فِي النُّصوصِ، وقد أُعجِب به كلُّ مَنْ جاءَ بعدَه؛ فكانتْ فلسفةُ التّقديمِ والتّأخير عندَه قائمةً على المقامِ بمختلفِ اعتباراته، فجعل للتّقديم اعتبارات ترتبط فيها بالمتكلّم، واعتبارات ترتبط فيها بالمتلقّي، واعتبارات ترتبط بطبيعة الصّياغة نفسها (المطلب، ١٩٩٤م، صفحة 334.).

ويعنيننا في هذا الموضعِ بيان أثر المقامِ المتمثّل بعادةِ العرب في التّركيب النّحويّ تقديمًا وتأخيرًا، وَمِن شَواهِدِه:

قال – تعالى– : ﴿**لِلرِّجالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوالِدانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّساءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوالِدانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا**﴾ [النّساء:7].

(لِلرِّجالِ) جارّ ومجرور خبر مقدّم، و(نَصِيبٌ) مبتدأ مؤخّر، و(**مِمَّا تَرَكَ**) هذا الجارُّ في محلّ رفع؛ لأنّه صفةٌ للمرفوعِ قبلَه، أي: نصيبٌ كائنٌ أو مستقرٌّ (الحلبي، صفحة 588/3.).

وأفاد التّقديمُ الاعتناءَ بموضوعِ الحكمِ (للرّجالِ) لا الحكم نفسه (نصِيبٌ)؛ لأنّ حكمَ الوراثةِ موجودٌ فِي الجاهليّة –وإنْ لم يكنْ على النّحوِ المشروعِ في الإسلامِ – لكن كانتِ العرب لا تورّث إلاّ مَنْ طاعنَ بالرّماحِ، وذادَ عَن الحريمِ والمالِ، فناسبَ التّركيب تقديم الأهمّ (الرّجال)، ردًّا للعادةِ المذكورة، للإشارة إلى أنّ الصّغارَ ذووا نصيبٍ كالكبارِ، ثُمّ قال:(**وَلِلنِّساءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوالِدانِ وَالْأَقْرَبُونَ**)، وهو كسابقِهِ عامٌّ من غيرِ شائبةِ تخصيصٍ، فيعمُّ جميعُ النِّساءِ من غيرِ تخصيصٍ أو تقييد (الطباطبائي) . وفي هذا التّعبيرِ إطنابٌ بذكرِ النّساءِ بعدَ ذكرِ الرّجالِ، ولم يقُل للرّجالِ والنّساءِ نصيبٌ، وهذا العدولُ يحملُ معنى زائدًا ، وهو عدمُ الاستهانِ بأصالتِهنّ في هذا الحكمِ، ودفعُ ما كانتْ عليه الجاهليّة من عدمِ التّوريث. قال أبُو السّعود: ((إيراد حُكمِهنّ على الاستقلالِ دونَ الدّرْجِ فِي تضاعيفِ أحكامِهم بأنْ يُقالَ: للرّجال والنّساءِ إلخ؛ للاعتناءِ بأمرِهنّ والإيذانِ بأصالتهنّ فِي استحقاقِ الإرثِ، والإشارةِ من أوّلِ الأمرِ إلى تفاوت ما بين نصيبَي الفريقين، والمبالغةِ في إبطال حكمِ الجاهليّةِ، فإنّهم ما كانوا يُورّثون النّساءَ والأطفالَ، ويقولون إنّما يرِث مَنْ يحارِبُ ويذُبُّ عن الحَوْزة)) (مصطفى، صفحة 146/2.) .

قال –تعالى– : ﴿**لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [البقرة: 226].

(لِلَّذِينَ) الجارّ والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم، و(تَرَبُّصُ) مبتدأ مؤخّر، و(أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) مضاف إليه. ((مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَا هُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ اتُّسِعَ فِيهِ فَصُيِّرَ مَفْعُولاً بِهِ، وَلِذَلِكَ صَحَّتِ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ، وَكَانَ الْأَصْلُ: تَرَبُّصُهُمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَلَيْسَتِ الْإِضَافَةُ إِلَى الظَّرْفِ مِنْ غَيْرِ اتِّسَاعٍ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ عَلَى تَقْدِيرِ: فِي)) (أبو حيان، 1420، صفحة1/ 445.).

الإِيلاَءُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهُ: الْحَلِفُ مُطْلَقًا، قال ابن فارس: ((آلَى يُولِي: إِذَا حَلَفَ أَلِيَّةً وَإِلْوَةً)) (الحسين، 1979، صفحة 127/1.)، وبَعْدَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، صَارَ الإيلاءُ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً فِي الْحَلِفِ عَلَى امْتِنَاعِ الْوَطْءِ غضبًا أو إضرارًا (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 385/2) (الطباطبائي). وهو المرادُ في الآيةِ عند الجمهور (أبو حيان، 1420، صفحة 447/2.).

فالتّعبير القرآنيّ هنا يتجاوزُ تركيبةَ الجملةِ العربيّة المألوفة، مراعاةً لمقتضى حالِ السّامعين، وهم عربُ الجاهليّةِ الّذين كانَ إيلاؤهُم((السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ إِيذَاءَ الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْمَسَاءَةِ، فَوَقَّتَ لَهُمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ)) (القرطبي، ١٩٦٤م ، صفحة 103/3.)، بذلك عَرَفَ السّامعونَ هذا النّمطَ من التّعاملِ، بيدَ أنّ التّهذيبَ حاصلٌ في المدّةِ الّتي يحلفُ عليها الرّجل، فراعى التّركيبُ

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

الاهتمامَ بهذا الوقتِ، أي أن لِلْمُوَلّين وقتًا محدّدًا بأربعةِ أشهرٍ، ((وَيُعْلَمُ مِنْهُ مَعْنَى التَّخْيِيرِ فِيهِ، أَيْ لَيْسَ التَّرَبُّصُ بِوَاجِبٍ، فَلِلْمُوَلِّي أَنْ يَفِيءَ فِي أَقَلَّ مِنَ الْأَشْهُرِ الْأَرْبَعَةِ)) (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 385/2.). فالتَّقديمُ قدْ أفادَ غرضَ الاهتمامِ، وإثارةَ التَّشويقِ للمتأخّر. ويشيرُ ابنُ عاشور إلى هذا بقولِه:((وَتَقْدِيمُ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَهُوَ تَرَبُّصٌ، لِلِاهْتِمَامِ بِهَذِهِ التَّوْسِعَةِ الَّتِي وَسَّعَ اللَّهُ عَلَى الْأَزْوَاجِ، وَتَشْوِيقٌ لِذِكْرِ الْمسند إِلَيْهِ)) (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 385/2.).

وربّما يكونُ أثرُ العادةِ في التَّركيبِ من جهةِ ما يردُ في الجملةِ من مقيّداتٍ، وَمِن الشّواهدِ على ذلكَ في سياقِ التّقديم والتّاخيرِ التّقييدُ بالظّرفين: (بكرةً) و(عشيًّا) في قوله –تعالى–: ﴿***وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا***﴾**[مريم:62].**

جِيءَ بِالْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا)، وقد تقدّمَ فيها (الجارُّ والمجرورُ) على المبتدأ (رِزْقُهُمْ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى ثَبَاتِ ذَلِكَ وَدَوَامِهِ، فَيُفِيدُ التَّكَرُّرَ الْمُسْتَمِرّ، والتّقديمُ لِلِاهْتِمَامِ بِشَأْنِهِمْ، وَإِضَافَةُ (رِزْق) إِلَى ضميرِهم لِزِيَادَةِ الِاخْتِصَاصِ (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 138/16.).

وتقييدُ الجملةِ بالظّرفين(***بُكْرَةً وَعَشِيًّا***) إنّما هُو مَثَلٌ لرغدِ العيشِ، فليسَ في الجنّةِ *بُكْرَةٌ وَلَا عَشِيًّا*، عن قَتادةَ ((قَالَ: كَانَتِ الْعَرَبُ إِذَا أَصَابَ أَحَدُهُمُ الْغَدَاءَ وَالْعَشَاءَ عَجِبَ لَهُ، فَأَخْبَرَهُمُ اللَّهُ أَنَّ لَهُمْ فِي الْجَنَّةِ بُكْرَةً وَعَشِيًّا، قَدْرَ ذَلِكَ الْغَدَاءِ وَالْعَشَاءِ)) (الطبري، 1994م.، صفحة 15/ 577.).

فَفَهِمَ أغلبُ المفسّرينَ التّقييد بأنّه على عادةِ المُتنعّمينَ، إذ ((كانُوا يَعُدُّونَ النَّعيمَ أنْ يَتَغَدّى الرّجلَ ثُمَّ يتعشّى)) (السيوطي، صفحة 529/5.)، وذلكَ –كما يذكرُ ابنُ عَطيّةَ– ((أنّ كثيرًا مِن العربِ إنّما كانَ يجدُ الطَّعامَ المَرَّةَ فِي اليومِ، وهي غايتُه، وكانَ عيشُ أكثرِهم مِن شجرِ البَرّيَّةِ، ومِن الْحيوانِ ونحوه)) (ابن عطية، 1422، صفحة 23/4.).

4.الجملة المنسوخة (النّواسخ):

يتقارب المفهوم المعجميّ للنّسخ مع المفهوم الاصطلاحيّ كثيرًا وقد أشار إلى ذلك ابن هشام (هشام، 1383.، صفحة 127.). والنّاظر في المعاجم لا يجد أكثر بيانًا من قول صاحب اللّسان في النّسخ، بأنّه: ((إبطال الشَّيْءِ وإقامة آخَرَ مَقَامَهُ؛ وَفِي التَّنْزِيلِ: مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْها أَوْ مِثْلِها؛ وَالْآيَةُ الثَّانِيَةُ نَاسِخَةٌ والأُولى مَنْسُوخَةٌ)) (الإفريقي،1414، صفحة (نسخ):3/ 61) .

وأمّا في الاصطلاح، فالنّواسخ كمصطلح لم يظهر عند الأقدمين؛ وأوّل ظهور للمصطلح كان عند ابن مالك (672 هـ) (النعيمي، ١٩٩٧م.، صفحة 19 .) ، وهي ((الأدوات الَّتِي تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فتنسخ حكم الِابْتِدَاء وَهِي أَرْبَعَة أَنْوَاع كَانَ وَأَخَوَاتهَا وَكَاد وَأَخَوَاتهَا وَإِن وَأَخَوَاتهَا وظننت وَأَخَوَاتهَا وَمَا ألحق بذلك)) (السيوطي ع.، صفحة 1/ 408.).

وتقسّم النّواسخ باعتبارِ هيئةِ اللّفظِ على قسمينِ (ابن يعيش، 2001، صفحة 1/ 221.) : **النّواسخ الفعليّة**، مثلُ: كانَ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها، **والنّواسخ الحرفيّة**، مثلُ: إنَّ وأخواتها، ولا النّافية للجنس.

وتقسّم بحسب العمل على ثلاثة أقسام (الحنبلي، الصفحات 136 – 147.):

الأوّل : يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهي كان وأخواتها، والحروف المشبّهة بـ (ليس)، وأفعال المقاربة.

الثّاني : ما خالف الأوّل، تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وهي: (إنّ واخواتها ولا النّافية للجنس).

والثّالث : ما نصب الاثنين معًا، وهي الأفعال الّتي تنصب مفعولين كـ(ظنّ وعلِم).

وما ورد من نواسخ الجملة في آيات موضوع البحث، هو(أنّ) و(إنّ):

قوله – تعالى– : **﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾** [المائدة: 45].

الجملةُ المنسوخةُ : (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)، والجملُ بعدَها معطوفةٌ عليها بواواتِ العطفِ: **(وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ)**. وأخبارُ المُبتدآتِ محذوفةٌ، والتّقديرُ:((أنّ النَّفسَ مأخوذةٌ بالنَّفسِ مقتولةٌ بِها إذا قتلتَها بغيرِ حقٍّ، وكذلكَ العينُ مفقوءةٌ بالعينِ، والأنفُ مجدُوعٌ بالأنفِ)) (الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 1407، صفحة 1 /638.) .

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

والآيةُ الكريمةُ حكايةُ ما خُوطِبَ به اليهودُ في التّوراةِ، وجوّز المفسّرونَ (القرطبي، ١٩٦٤م ، صفحة 251/2)، (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، الصفحات 215/2–216) أَنْ يُقْصَدَ مِنْ ذَلِكَ –أَيْضًا– تَأْيِيدُ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، إِذْ جَاءَتْ بِمُسَاوَاةِ الْقِصَاصِ وَأَبْطَلَتِ التَّكَايُلَ فِي الدِّمَاءِ الَّذِي كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَعِنْدَ الْيَهُودِ. إذ إِنّ الْعَرَبَ كَانَتْ تُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَ بِمَنْ قُتِلَ مَنْ لَمْ يَقْتُلْ، وَتَقْتُلُ فِي مُقَابَلَةِ الْوَاحِدِ مِائَةً، افْتِخَارًا وَاسْتِظْهَارًا بِالْجَاهِ وَالْمَقْدِرَةِ، ((وَلَا شَكَّ أَنَّ تَأْيِيدَ الشَّرِيعَةِ بِشَرِيعَةٍ أُخْرَى يَزِيدُهَا قَبُولًا فِي النُّفُوسِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مُرَادٌ قَدِيمٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ الْمَصْلَحَةَ مُلَازِمَةٌ لَهُ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَقْوَامِ وَالْأَزْمَانِ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَزَلْ فِي نُفُوسِهِمْ حَرَجٌ مِنْ مُسَاوَاةِ الشَّرِيفِ الضَّعِيفَ فِي الْقِصَاصِ)) (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 216/2.).

ومنه قوله –تعالى– : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ [النّجم:49].

(أَنَّهُ) : أنَّ : حرف مشبّه بالفعل، وَالهاءُ: ضميرُ متّصل مبنيِ في محل نصب اسم (أَنَّ)، هُوَ : ضميرُ فصلٍ لا عملَ له، (رَبُّ الشِّعْرى): خبر (أنَّ) مرفوع وربُّ: مضاف، والشِّعْرى: مضاف إليه .

الحالُ هُنا كَانَ نَاسٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَعْبُدُونَ هَذَا النَّجْمَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الشِّعْرَى، أي يدّعون أنّ **الشِّعْرى** ربٌّ؛ لذا كان المقتضى توكيد الكلام بـ (أنّ) للدّلالة على سفاهة من عبدَها، فضلاً عن التّوكيد بالقَصْرِ بدُخُولِ (هُو) ((لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ رَبُّ هَذَا النَّجْمِ، وإِنْ كَانَ رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّجْمَ عُبِدَ مِن دُونِ اللَّهِ واتُّخِذَ إِلَهًا، لِيُنَبِّهَ بِأَنَّ اللَّهَ مُسْتَبِدٌّ بِكَوْنِهِ رَبًّا لِهَذَا المَعْبُودِ، ومَن دُونَهُ لا يُشارِكُهُ في ذَلِكَ أحَدٌ)) (أبو حيان، 1420، صفحة 74/1.).

ومن الممكن ألاَّ يكونَ القَصْرِ لِقَصْرِ كَوْنِ رَبِّ الشِّعْرَى عَلَى اللَّهِ –تَعَالَى– دُونَ غَيْرِهِ، وإنّما القصْر كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِ رَبَّ مَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفَاتِ الشِّعْرَى، أَيْ هُوَ رَبُّ تِلْكَ الْآثَارِ وَمُقَدِّرُهَا، وَلَيْسَتِ الشِّعْرَى رَبَّةَ تِلْكَ الْآثَارِ الْمُسْنَدَةِ إِلَيْهَا فِي مَزَاعِمِهِمْ، ضَرُورَةَ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الشِّعْرَى رَبَّةٌ مَعْبُودَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا تَتَصَرَّفُ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَن صفتهَا (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 152/27.).

ومن النّسخ بـ (إنّ) المكسورة قوله –تعالى–: ﴿ **الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ** ﴾ [المجادلة:2].

(**وَإِنَّهُمْ**) إنَّ واسمها، و(**لَيَقُولُون**) اللاَّمُ المُزَحلَقَةُ، ويقولُونَ فعلُ مضارعٍ وفاعلٌ، والجُمْلةُ خبر (إنّهُم).

خطاب للْعَرَب وَكَانَ طلاقهم فِي الْجَاهِلِيَّة الظِّهَار، أي تَشْبِيهُ الْمُسْلِمِ زَوْجَتَهُ أَوْ جُزْءًا شَائِعًا مِنْهَا بِمُحَرَّمٍ عَلَيْهِ تَأْبِيدًا، كَقَوْلِهِ:أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي أَوْ نَحْوِهِ، فيَجْعلونَها فِراقًا مغلَّظًا (الطريفي، ١٤٣٨هـ.، صفحة 4/ 2114.) (الطبري، 1994م.، صفحة 11/19،).

فالجملةُ المنسوخةُ بـ (إنَّ) **(وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا)** زيادةٌ في تَوْبِيخِهِمْ وَتَقْرِيعِهِمْ أَيْ: وَإِنَّ الْمُظَاهِرِينَ لَيَقُولُونَ بِقَوْلِهِمْ هَذَا مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ، وَجاءَ التَّركيبُ المؤكّد هنا مناسبًا لحالِهم؛((لأنَّهم كانُوا قد ألِفُوا قولَه فأشربَتْه قُلُوبُهم)) (البقاعي،صفحة346/19.). لذا اقتضى المجيء بمؤكّدين إنْ وَاللَّام ، لإنزالهم مَنْزِلَةَ مَنْ يَتَرَدَّدُ فِي شناعةِ هذا الفعلِ فِي كَوْنِهِ مُنْكَرًا أَوْ زُورًا ؛ تَوْبِيخًا لَهُمْ عَلَى صَنِيعِهِمْ، ولِلاهْتِمَامِ بِإِيقَاظِ النَّاسِ لِشَنَاعَتِهِ، إِذْ كَانُوا قَدِ اعْتَادُوهُ ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الظِّهَارَ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا فِي شَرْعٍ قَدِيمٍ وَلَا فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّهُ شَيْءٌ وَضَعَهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 28 /13.) .

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

المحور الثّاني
الجملةُ الفعليَّةُ

حدَّ ابنُ هشام الجملةَ الفعليَّة: ((هِيَ الَّتِي صدرُها فعل كـ(قام زيد) وَ(ضرب اللّصّ)، وَ(كَانَ زيد قَائِمًا)، و(ظننتُه قَائِمًا)، وَ(يقومُ زيدٌ وقمْ)) (الأنصاري، 1985، صفحة 492/1.).

ثُمَّ ذكرَ مراده بصدر الْجُمْلَة، بأنّه ((الْمسند أَو الْمسند إِلَيْهِ فَلَا عِبْرَة بِمَا تقدَّم عَلَيْهِمَا من الْحُرُوف، فالجملة ...من نَحْو: أَقَامَ زيدٌ، وَإِن قَامَ زيدٌ، وَقد قَامَ زيدٌ، وهلاَّ قُمْتَ فعليّة)) (الأنصاري، 1985، صفحة 492/1.).

أوّلاً–الفعلُ الماضِي:

طغتِ الجملة الفعليَّة المتصدّرة بالفعل الماضي في سياقِ الحديثِ عنْ عاداتِ العربِ قبلَ الإسلامِ؛ لأنّها تناسبُ الوقائعَ التأريخيّةَ، وذكرَ أنباءِ العربِ في الجاهليّة، والنّعيَ على عددٍ من أعرافِهم الضّالّةِ، ومن أنماطِها:

قال –تعالى– : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران:103].

موضعُ الشّاهد قولُه –تعالى– : **(كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ)**، الجملتان الفعليّتان، **إحداهما**–الفعل الماضي النّاقص، واسمه وخبره: **(كُنْتُمْ أَعْدَاءً)**، **والأخرى** الفعل الماضي:(أَلَّفَ)، وفاعله الضّمير المستتر تقديرُه (هُو)، و(**بَيْنَ**) ظرفُ مكانٍ وهو مضاف، و(**قُلُوبِكُمْ**) مضاف إليهِ مجرور، والكاف للمخاطَب والميم للجماعة)(درويش، ١٤١٥هـ ، صفحة 2/ 11).

التّعبيرُ الفعليُّ فِي الموضعينِ سياقُه فِي امتنانِ اللهِ –سبحانه– على المخاطَبين؛ إذ نقلهم مِنْ تلكَ الحَياةِ الجاهليّةِ، إلى حياة أخرى رفيعة، فأمر الله –تعالى– بهذه الآية تذكير أمة محمّد –صلّى عليه وآله وسلّم –:**(وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)** بامتنان الله عليهم بنعمته وهي مِن أعظمِ النِّعمِ، إذ أزالَ ما كانُوا عليه من الحروبِ والعداوةِ، ((فالخطابُ لِلْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ. وَرَجَّحَ هَذَا بِأَنَّ الْعَرَبَ وَقْتَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ لَمْ تَكُنْ مُجْتَمِعَةً عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا مُؤْتَلِفَةَ الْقُلُوبِ عَلَيْهِ، وَكَانَتِ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ قَدِ اجْتَمَعَتْ عَلَى الإسلام وَتَأَلَّفَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَدَاوَةِ الْمُفْرِطَةِ وَالْحُرُوبِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ)) (أبو حيان، 1420، صفحة 286/3.) ، فامتنّ عليهم وذكّرهم بنعمتهِ بعد أنْ أزالَ حميتهم الجاهليَّةَ جاء في تفسير القرطبي قوله : (((وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ) أَيْ جَمَعَ بَيْنَ قُلُوبِ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ. وَكَانَ تَأَلُّفُ الْقُلُوبِ مَعَ الْعَصَبِيَّةِ الشَّدِيدَةِ فِي الْعَرَبِ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وَمُعْجِزَاتِهِ، لِأَنَّ أَحَدَهُمْ كَانَ يُلْطَمُ اللَّطْمَةَ فَيُقَاتِلُ عَنْهَا حَتَّى يَسْتَقِيدَهَا. وَكَانُوا أَشَدَّ خَلْقِ اللَّهِ حَمِيَّةً، فَأَلَّفَ اللَّهُ بِالْإِيمَانِ بَيْنَهُمْ، حَتَّى قَاتَلَ الرَّجُلُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ بِسَبَبِ الدِّينِ)) (الطريفي، ١٤٣٨هـ.، صفحة 42.).

ومنِ الأفعالِ الَّتِي وردتْ بصيغةِ المُضِي الفعلُ (جَعَلَ)، الّذي تكرّر وروده في سياق التّنديدِ بما كان في الحياةِ الجاهليّة من أنواع الشّرك، يقولُ ابنُ عاشورٍ ((كَانَ دِينُ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خَلِيطًا مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَمِنَ الصَّابِئِيَّةِ عِبَادَةِ الْكَوَاكِبِ وَعِبَادَةِ الشَّيَاطِينِ، وَمَجُوسِيَّةِ الْفُرْسِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ لِجَهْلِهِمْ حِينَئِذٍ كَانُوا يَتَلَقَّوْنَ مِنَ الْأُمَمِ الْمُجَاوِرَةِ لَهُمْ، وَالَّتِي يَرْحَلُونَ إِلَيْهَا عَقَائِدَ شَتَّى مُتَقَارِبًا بَعْضُهَا وَمُتَبَاعِدًا بَعْضُ... فَالْعَرَبُ كَانَ أَصْلُ دِينِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ وَسَرَتْ إِلَيْهِمْ مَعَهَا عَقَائِدُ مِنِ اعْتِقَادِ سُلْطَةِ الْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ وَنَحْوِ ذَلِكَ)) (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، الصفحات 404/7–405.).

ومن تلك السّياقات قوله –تعالى–: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هذا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهذا لِشُرَكائِنا**﴾ . [الأنعام:136]

جاءتِ الجملةُ الفعليّةُ لتحكي حُكمًا من الأحكام الّتِي كانتْ متفشيةً فِي المجتمعِ الجاهليّ، وهو أنّ((العربَ في الجَاهليَّةِ كونُهم لمَّا أشركُوا باللهِ غيرَه من الأوثان في العبادة جعلُوا للهِ ولآلهتهم شركًا فِي أموالِهم)) (المراكشي، 2006، صفحة 481/2.)

فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ((كَانُوا إِذَا أَدْخَلُوا الطَّعَامَ فَجَعَلُوهُ حُزَمًا جَعَلُوا مِنْهَا لِلَّهِ سَهْمًا، وَسَهْمًا لِآلِهَتِهِمْ، وَكَانَ إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ مِنْ نَحْوِ الَّذِي جَعَلُوهُ لِآلِهَتِهِمْ إِلَى الَّذِي جَعَلُوهُ لِلَّهِ رَدُّوهُ إِلَى الَّذِي جَعَلُوهُ لِآلِهَتِهِمْ، وَإِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ مِنْ نَحْوِ الَّذِي جَعَلُوهُ لِلَّهِ إِلَى الَّذِي جَعَلُوهُ لِآلِهَتِهِمْ أَقَرُّوهُ وَلَمْ يَرُدُّوهُ)) (الشيحي، صفحة 161/2.) (الطبري، 1994م.، صفحة 569/9.).

ومن ذلك قوله – تعالى–: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الإِنسنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ (15) أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَات وأَصْفَكُم بِالْبَنِينَ (16) وَجَعَلُواْ الْمَلَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَدُ الرَّحْمَنِ إِنَثًا أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَدَتُهُمْ وَيُسْئَلُونَ (19)﴾ [الزّخرف].

وردَ فعلُ الجَعْلِ في الجُمْلةِ الفِعْليَّة فِي الآيتينِ آنفًا؛ للتّعبيرِ عَنِ القولِ غيرِ الرّاسخِ لهؤلاءِ الجاهليّين، فمعنى الْجَعْلِ فِي الموضعينِ –كما ذكر الآلوسيّ– ((التّصييرُ وَليسَ تصييرًا فِي الخارجِ بلْ فِي القولِ والتّسميةِ)) (الألوسي، 1415هـ، صفحة 159/12.) ، إذ إنّ

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

العربَ تَلَقَّوْا مِنَ من الْيَهُود –لَعَنَهُمُ اللَّهُ– إن اللهَ صاهرَ الجنّ فكانت الْمَلَائِكَةُ مِنْ بَيْنِهِمْ. ((وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَالسُّدِّيُّ وَمُقَاتِلٌ أَيْضًا. الْقَائِلُ ذَلِكَ كِنَانَةُ وَخُزَاعَةُ، قالُوا: إِنَّ اللَّهَ خَطَبَ إِلَى سَادَاتِ الْجِنِّ فَزَوَّجُوهُ مِنْ سَرَوَاتِ بَنَاتِهِمْ، فَالْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ مِنْ سَرَوَاتِ بَنَاتِ الْجِنِّ)) (القرطبي، ١٩٦٤م ، صفحة 135/15).

فكانتِ الجُملةُ الفعليّةُ إدانةً للتّفكير الجاهليّ الَّذِي أثبتَ للهِ (جزءًا) أي وَلَدًا، فإنّ الولادة إنّما هي الاشتقاق فالْوَلَدُ كَأَنَّهُ بِضْعَةٌ مِنَ الْوَالِدِ (الشنقيطي، ١٩٩٥ م، صفحة 90/7.) (الطباطبائي). ((وإنَّما عبّرَ عَنِ الولدِ بالجزءِ للإشارةِ إلى استحالةِ دَعُواهم، فإنَّ جزئيَّةَ شيءٍ من شيءٍ كيفما تصوّرت لا تتمُّ الا بتركُّبٍ في ذلكَ الشَّيء، واللهُ –سبحانَه– واحدٌ مِن جميعِ الجهاتِ)) (الطباطبائي).

وقرينةُ السّياقِ اللّغويّ دالّةٌ على تخصيصِ الْوَلَدِ –الْمُعَبَّرِ عَنْهُ بِالْجُزْءِ فِي الْآيَةِ– بالإناثِ، فيكون الجزءُ هُوَ بِعَيْنِهِ الَّذِي أَنْكَرَهُ اللَّهُ إِنْكَارًا شَدِيدًا، وَقَرَّعَ مُرْتَكِبَهُ تَقْرِيعًا شَدِيدًا فِي قَوْلِهِ – تَعَالَى– بعدَه: ﴿**أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا**﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿**وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ**﴾ (الشنقيطي، ١٩٩٥ م، صفحة 90/7.)

وبذلك يتعاضدُ السيّاقان: الحاليّ، واللّغويّ في توجيه الدّلالة، وفهْم المراد من الآية، فَفَهْمُ الجزءِ بالولدِ يستندُ إلى العادة العربيّة الّتي تُعدّ من العوامل التّواصليّة التّداوليّة غير اللّغويّة، وفهْم تخصيصه بالبنات يرجع إلى قرينة السّياق اللّغويّ الّذي هو صريحٌ بتقريعِهم لجعلِهم نصيبَ اللهِ بنتًا، وجعلِهم الملائكةَ بنات لله، ولا بدّ للاستعانة هنا مرّة أخرى بالعُرفِ والعادةِ فِي فهْمِ بنيةِ السّياقِ الّذِي وظّف ((الثّوابت الفكريّة لدى هؤلاء من أجلِ إدانة هذا التّفكير الخرافيّ؛ لأنّهم كانُوا يرجّحون جنسَ الرّجلِ على المرأةِ، وكانوا يعدّون البنتَ عارًا – عادةً – يقول تعالى: (**أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ**)؟ فإذا كانَ مقامُ البنتِ أدنى في اعتقادِكم، فكيف ترجّحونَ أنفسَكم وتعلونَها على اللهِ، فتجعلونَ نصيبَه بنتًا، ونصيبكم ولدًا؟

صحيح أنّ المرأةَ والرّجل متساويانِ في القيمِ الإنسانيّةِ السّامية عندَ اللهِ سبحانَه، إلاّ أنّ الاستدلالَ باعتقاداتِ المخاطَب يتركُ أحيانًا في فكرِهِ أثرًا يدفعه إلى إعادةِ النَّظر فيما يعتقد)) (الشيرازي، 2013م.).

فتراكيب القرآن الكريم وألفاظه قد تتماهى مع الواقع الاجتماعيّ بما فيه من أعراف ومعتقدات، ممّا ينعكس على بنية النّص ودلالات ألفاظه وتراكيبه، فلا يتحدّد مدلول اللفظ بمدلوله المحفوظ في متون المعجمات اللّغويّة، وإنّما يحدّده المقام (كاظم، ٢٠١٥م.، صفحة 129.) .

وقدْ تأتي العَادةُ في سياقِ جملةِ الجَعْلِ متمثّلةً بالجارّ والمجرورِ، كما في قولِه –تعالى– : ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً** ﴾ [النّحل:72].

قوله:(**مِنْ أَنْفُسِكُمْ**) ((هَذَا رَدٌّ عَلَى الْعَرَبِ الَّتِي كَانَتْ تَعْتَقِدُ أَنَّهَا كَانَتْ تَزَوَّجُ الْجِنَّ وَتُبَاضِعُهَا، حَتَّى رُوِيَ أَنَّ عَمْرَو بْنَ هِنْدٍ تَزَوَّجَ منهم غولا وكان يخبؤها عَنِ الْبَرْقِ لِئَلَّا تَرَاهُ فَتَنْفِرَ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيَالِي لَمَعَ الْبَرْقُ وَعَايَنَتْهُ السِّعْلَاةُ فَقَالَتْ: عَمْرٌو! وَنَفَرَتْ، فَلَمْ يَرَهَا أَبَدًا)) (الطريفي، ١٤٣٨هـ.، صفحة 142 / 10).

وللعربِ حِكاياتٌ وخرافاتٌ فِي ذلكَ مِنهَا أنَّهم زَعمُوا أنَّ بِلْقِيسَ بِنْتَ شَرَاحِيلَ وهي مَلِكَةُ سَبَأٍ، كَانَتْ أُمُّهَا جِنِّيَّةً، وكانَ أبُوها إنسيًّا (الجاحظ، ١٩٦٤م، صفحة 2/ 371.).

ومن أنماط الجملة الماضويّة اقتران الفعل الماضي بحرف التحقيق (قد) كما في قوله **–تعالى–** : ﴿**قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ** ﴾ **[الأنعام:14]** .

جاءَتِ الجُمْلةُ الفِعليّةُ (**قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ**) بتركيبِ (قَدْ) والْمَاضِي الدَّالّ عَلَى التَّحْقِيقِ؛ ((لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ خُسْرَانَهُمْ أَمْرٌ ثَابِتٌ، فَيُفِيدُ التَّحْقِيقُ التَّعْجِيبَ مِنْهُمْ كَيْفَ عَمُوا عَمَّا هُمْ فِيهِ مِنْ خُسْرَانِهِمْ)) (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 113/8.). وهم رَبِيعَةُ وَمُضَرُ وَبَعْضُ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِهِمْ، كَانُوا يئِدونَ بناتِهم مَخَافَةَ السَّبْيِ وَالْفَقْرِ، فخسِروا دينَهم ودنياهم، وَكَانَ بَنُو كِنَانَةَ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ (الزير، ١٤١٦هـ، صفحة 194/3) (مصطفى، صفحة 191/3.).

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

ثانيًا–الفعلُ المضارعُ:

أَصْلُ وَضْعِ المُضَارعِ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ. إلاَّ أَنَّ الْحَالَ يَتَرَجَّحُ عِنْدَ التَّجَرُّدِ، وهُو الرَّأيُ الْمَشْهُورُ بينَ العُلماءِ (السيوطي ع.، صفحة 1/ 36،) (السيوطي ع.، صفحة 1/ 36،).

وقدْ عبّرَ القرآنُ الكريمِ عن بعضِ عاداتِ العربِ، بصيغةِ المضارعِ، بقصدِ التّعبيرِ عنِ الْحدثِ الماضِي بما يدلُّ على الحاضرِ استحضارًا لصورته في الذِّهنِ، كأنَّه مشاهدٌ مرئيّ فِي وقتِ الإخبارِ (الدسوقي، الصفحات 2/114–115،) (السامرائي، ٢٠٠٧ م، صفحة 328/3.).

وَمِن تلكَ المَواضعِ قولُه –تعالى–: ﴿ **يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ**﴾ [النّحل:59].

وردَ الفعلُ المضارع ثلاثَ مرّاتٍ في سياقِ تصويرِ عادةِ الرَّجُلِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، الفعل الأوّل: **(يَتَوَارَى)**، مُضارعُ واراهُ، بِمَعنى الاختفاءِ، ففي اللّسان: ((ووَرَّيْتُ الشَّيءَ ووَارَيْتُه: أَخْفَيْتُه، وتَوارى هُوَ: اسْتَتَرَ)) (الإفريقي، 1414، صفحة (وري): 15/389.). فكانُ المضارعُ لتصويرِ حالِ الرّجلِ، إذ كان ((إِذَا ظَهَرَ آثَارُ الطَّلْقِ بِامْرَأَتِهِ تَوَارَى وَاخْتَفَى عَنِ الْقَوْمِ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ مَا يُولَدُ لَهُ فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا ابْتَهَجَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى حَزِنَ وَلَمْ يَظْهَرْ لِلنَّاسِ أَيَّامًا يُدَبِّرُ فِيهَا أَنَّهُ مَاذَا يَصْنَعُ بِهَا؟)) (الرازي، ١٤٢٠،، صفحة 225/20.).

فجاءَ المضارعُ؛ ((لاستحضارِ الصّورة، كأنّها صورةٌ حاضرةٌ في الذِّهنِ الآن، رجلٌ يبشَّرُ بالأنثى، وهُو يحاولُ الاختفاءَ والتَّستُّرَ)) (القدومي، صفحة 119.).

ثُمّ جِيء بهمزةِ الاستفهامِ لتصويرِ تَرَدُّدِ هذا الرّجل بَيْنَ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ اللّذين جاءا بصيغة المضارع: أحدهما–:**(أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ)**، **والآخر–(أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ)**،

بِحَيْثُ يَقُولُ هذا القول في نَفْسِهِ أو في قلبِهِ مِن شِدَّةِ الغَمِّ وهو يكظمُه ولا يظهرُه (الشافعي ا.، 1430، صفحة 95/13.) (طنطاوي، 1997م.، صفحة 95/13.)

وجملةُ **(أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ)**، ((بَدَلُ اشْتِمالٍ مِن جُمْلَةِ (يَتَوارى)؛ لِأَنَّهُ يَتَوارى حَياءً مِنَ النّاسِ، فَيَبْقى مُتَوارِيًا مِن قَوْمِهِ حَتّى تُنْسى قَضِيَّتُهُ)) (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 185/14.)، فأفاد التّعبيرُ الفعليُّ استمرارَ المذلّةِ والمهانةِ في حالِ الإبقاءِ على حياةِ هذا المولودِ المشؤومِ. وجملةُ **(يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ)**، الدّسُّ: الإخفاءُ، ففي العينِ: ((دَسَسْتُ شيئًا في التُّرابِ، أو تحتَ شيءٍ أي أَخفَيْتُ)) (الفراهيدي، صفحة (دس): 7/185.) وأكثرُ المفسّرينَ (الزير، ١٤١٦هـ، صفحة 3/83) (القرطبي، ١٩٦٤م ، صفحة 10/117،) (النعماني، ١٩٩٨، صفحة 12/90،) أنّ الجملةَ الفعليّةَ تصوّرُ عادةَ العربِ في إخفاءِ البناتِ بالوأدِ كَانَ مُضَرُ وَخُزَاعَةُ يَدْفِنُونَ الْبَنَاتِ أَحْيَاءً، وَأَشَدُّهُمْ فِي هَذَا تَمِيمٌ. زَعَمُوا خَوْفَ الْقَهْرِ عَلَيْهِمْ وَطَمَعَ غَيْرِ الْأَكْفَاءِ فِيهِنَّ. وقيلَ: إنَّ دلالةَ الدّسِّ في الجملةِ، لا تتقيّدُ بالوأدِ، وإنّما تصوّرُ أحوالاً أخرى لإخفاءِ البناتِ عند عربِ الجاهليّةِ، أي إهلاك المولودِ سواء كانَ بالدَّفن حيًّا أم بأمرٍ آخرَ، فقد كانَ بعضُهم يُلقي الأنثى من شاهقٍ.... وكانَ بعضُهم يُغرقُها، وبعضُهم يَذبحُها إلى غيرِ ذلكَ. ولما كانَ كلُّ ذلك إماتةً تفضي إلى الدّفن في التّراب قيل: أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ (الألوسي، 1415هـ، صفحة 7/408.).

وقيل: إنَّ الدّسَّ فِي التّرابِ مجازٌ لا حقيقةَ، والمَعْنى ((إِخْفَاؤُهَا عَنِ النَّاسِ حَتَّى لَا تُعْرَفَ، كَالْمَدْسُوسِ فِي التُّرَابِ لِإِخْفَائِهِ عَنِ الْأَبْصَارِ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ)) (الطريفي، ١٤٣٨هـ.، صفحة 10/117.)

وأيًّا كانَ معنى الدّسّ فإنّ المضارعَ في هذهِ الجملةِ قد تحقَّقَ وانتهى فعلاً قبلَ النّطق بالجملةِ، وهذا العدولُ من الْفعل بصيغةِ الماضِي إلى المضارعِ يكونُ في مقامٍ خاصّ، ((((ولا يُفعَلُ ذلكَ إلاَّ في أمرٍ يُهتَمُّ بمشاهدتهِ لغرابةٍ، أوْ فظاعةٍ)) (الدسوقي، الصفحات 2/114–115.). من هنا جاءَ مناسبًا في هذا السّياق، أي سياقُ وأدِ البناتِ، الَّذِي هُو ((من أَفْظَعِ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا مُتَمَالِئِينَ عَلَيْهِ وَيَحْسَبُونَهُ حَقًّا لِلْأَبِ فَلَا يُنْكِرُهَا الْجَمَاعَةُ عَلَى الْفَاعِلِ)) (ابن عاشور، ١٩٨٤ ، صفحة 185/14.)، فكان التَّعبيرُ بالمضارعِ فيه دلالةٌ على تصويرِ حدثِ الدّسّ ((وإقامتهِ بينَ عيني المخاطَبِ كأنَّه يقعُ، فلا يُحجِزُه عن التَّبصُّر فيه والاعتبارِ إلاَّ حاجزٌ من نفسِهِ)) (سعد، ١٤٢٤هـ، صفحة 346.).

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

الخاتمة

1.إنّ التَّعبير القرآنيّ قد يتجاوزُ تركيبةَ الجملةِ العربيّة المألوفة، مراعاةً لمقتضى حالِ السَّامعينِ، وهم عربُ الجاهليَّةِ، فتراكيب القرآن الكريم وألفاظه قد تتماهى مع الواقع الاجتماعيّ بما فيه من أعراف ومعتقدات، ممّا ينعكس على بنية النّص ودلالات ألفاظه وتراكيبه.

2.طغتِ الجملة الفعليَّة المتصدّرة بالفعل الماضي في سياقِ الحديثِ عنْ عاداتِ العربِ قبلَ الإسلامِ؛ لأنّها تناسبُ الوقائعَ التأريخيّةَ، وذكرَ أنباءِ العربِ في الجاهليّة، والنّعيَ على عددٍ من أعرافِهم الضّالّةِ.

3.قدْ يعبّرَ القرآنُ الكريمِ عن بعضِ عاداتِ العربِ، بصيغةِ المضارعِ، بقصدِ التّعبيرِ عنِ الْحدثِ الماضِي بما يدلُّ على الحاضرِ استحضارًا لصورته في الذِّهنِ، كأنَّه مشاهدٌ مرئيّ فِي وقتِ الإخبارِ

المصادر والمراجع

إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعيّ. (بلا تاريخ). نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور (المجلد 22). القاهرة : دار الكتاب الإسلامي .

ابن السّراج. (بلا تاريخ). الأصول في النّحو. (عبد الحسين الفتعي، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن هشام الأنصاريّ. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (الإصدار السادسة، المجلد 1). (د. مازن مبارك، محمد علي حمد الله، المحرر) دمشق: دار الفكر.

أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ. (بلا تاريخ). التبيان في إعراب القرآن (المجلد 2). (علي محمد البجاوي، المحرر) عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ابو الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري الشافعيّ. (1994). الوسيط في تفسير القرآن المجيد (المجلد 4). (عادل أحمد، علي محمد، أحمد عبد الغني، عبد الرحمن عبيس، عبد الحي فرماوي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابو الحسن علي بن أحمد محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي. (1430). التفسير البسيط. عمادة البحث العلمي.

أبو الحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي أبو حيان. (1420). البحر المحيط. (صدقي محمد جميل، المحرر) بيروت: دار الفكر.

ابو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى. (بلا تاريخ). ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم . بيروت.: دار إحياء التراث العربي.

أبو العباس شهاب الدين احمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف باليمين الحلبي. (بلا تاريخ). الدر المصون (المجلد 11). (أحمد محمد الخراط، المحرر) دمشق: دار القلم.

أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي ابن جني. (بلا تاريخ). اللمع في العربيّة (المجلد 1). (فائز فارس، المحرر) الكويت: دار الكتب الثقافية.

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري. (1407). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (المجلد 4). بيروت: دار الكتاب العربي.

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري. (١٤٠٧هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (المجلد 4). بيروت: دار الكتب العربية.

ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفاربي الأصل الجرجاني. (1992). دلائل الإعجاز (المجلد 1). (محمود محمد شاكر، المحرر) القاهرة: مطبعة مدني.

ابو حفص سراج الدين عمر بن عمر بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني. (١٩٩٨). اللباب في علوم الكتاب. (الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض .، المحرر) بيروت ٢٠، لبنان : الناشر: دار الكتب العلمية –.

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

أبو طالب وأبو المجد عقيل بن عطية بن أبي أحمد جعفر بن محمد بن عطية القضاعي الأندلسي الطرطوشي ثم المراكشي. (2006). تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المتخلفين في العقبى والمآل. ومعه مراتب الجزاء يوم القيامة لأبي عبد الله محمد بن ابي نصر الحميدي (المجلد 2). أبو ظبي: دار الإمام مالك.

ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي. (بلا تاريخ). كتاب العين (المجلد 8). (المحقق د. مهدي المخزومي د. إبراهيم السامرائي، المحرر) دار ومكتبة الهلال.

أبو عبد الله محمد بن عمر الملقّب بفخر الدين الرازي. (١٤٢٠،). مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير. بيروت – دار إحياء التراث.

أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الأندلسي المحاربي ابن عطية. (1422). المحرر الوجيز. (عبد السلام عبد الشافي)، بيروت– دار الكتب العلمية.

أبو الحسين أحمد بن فارس (1979). (المجلد 6). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) دار الفكر.

الدكتور فاضل صالح السامرائي. (٢٠٠٧ م). معاني النحو. مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

القرطبي. (١٩٦٤م). الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبيّ (المجلد 20). (أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، المحرر) القاهرة، مصر– دار الكتب المصرية.

حسام سعيد النعيمي. (١٩٩٧م.). النواسخ في كتاب سيبويه. بغداد – دار الرسالة للطباعة .

خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجوي الأزهري. (2000م.). شرح التّصريح على التّوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (المجلد 2). بيروت، لبنان– دار الكتب العلمية.

د. حسن طبل. (١٩٩٨م.). المعنى في البلاغة العربية. القاهرة: دار الفكر العربي.

د. مرتضى جبار كاظم. (٢٠١٥م.). اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني . بيروت: منشورات الاختلاف الجزائر.

سامي وديع عبد الفتاح شحادة القدومي. (بلا تاريخ). التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني. عمان ، الأردن: الناشر: دار الوضاح1.

أبو بكر شمس الدين المعروف بابن القيم الجوزية. (بلا تاريخ). الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان. بيروت– دار الكتب العلمية.

شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي. (1415هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (المجلد 16). (علي عبد الباري عطية، المحرر) بيروت– دار الكتب العلمية – بيروت.

عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي. (بلا تاريخ). الدر المنثور (المجلد 8). بيروت– دار الفك.

أبو بكر جلال الدين السيوطيّ. (بلا تاريخ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (المجلد 30). (عبد الحميد هنداوي، المحرر) مصر: المكتبة التوفيقية.

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي. (بلا تاريخ). حاشية الآجرومية،. (د. وحبة من مصطفى الزحيلي، المحرر)

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي. (١٤٣٨هـ.). التفسير والبيان لأحكام القرآن . (عبد المجيد بن خالد المبارك، المحرر) الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.

عبد الله بن أحمد بن علي الزير. (١٤١٦هـ). مختصر تفسير البغوي المُسمَّى بمعالم التنزيل (المجلد 1). الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع.

أبو محمد عبد الله يوسف جمال الدين ابن هشام. (1383.). شرح قطر الندى وبل الصدى (المجلد 1). (محمد محي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة.

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. (١٩٦٤م). رسائل الجاحظ ٤ (المجلد 4). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب سيبويه. (1988). الكتاب (المجلد 4). (محمد عبد السلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجنكي الشنقيطي. (١٩٩٥ م). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. بيروت، لبنان: الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور. (١٩٨٤). التحرير والتنوير وتحرير المعنى السرير وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (المجلد 30). تونس: الدار التونسية للنشر.

محمد بن أحمد بن عرفة المالكي الدسوقي. (بلا تاريخ). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (المجلد 4). دار الفكر.

ابو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري. الرويفعي الإفريقي. (1414). لسان العرب (المجلد 15). بيروت: دار صادر.

محمد عبد المطلب. (١٩٩٤م). البلاغة والأسلوبية. مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر.

محمود توفيق سعد. (١٤٢٤هـ). الإمام البقاعي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن . القاهرة: مكتبة وهبة.

محي الدين بن أحمد مصطفى درويش. (١٤١٥هـ). اعراب القرآن وبيانه ا (المجلد ١٠). حمص، دمشق، سوريا: دار الارشاد للشؤون الجامعية – حمص – سورية (دار اليمامة – دمشق بيروت) (دار ابن كثير – دمشق بيروت).

أبو البقاء محمد بن علي موفق الدين المعروف بابن يعيش. (2001). شرح المفصّل للزمخشري (المجلد 6). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

References

brahim bin Omar bin Hassan Al-Rabbat bin Ali bin Abi Bakr Al-Biqa'i. (no date). Nashm al-Durar fi Nisabah Verses and Surahs (Volume 22). Cairo: Dar Al-Kitab Al-Islami.

Ibn al-Sarraj. (no date). Principles of grammar. (Abdul Hussein Al-Fata'i, editor) Beirut: Al-Resala Foundation.

Ibn Hisham Al Ansari. (1985). Mughni Al-Labib on the Books of Arabs (Sixth Edition, Volume 1). (Dr. Mazen Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah, editor) Damascus: Dar Al-Fikr.

Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari. (no date). Al-Tibyan fi parsing the Qur'an (Volume 2). (Ali Muhammad Al-Bajjawi, editor) Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners.

Abu Al-Hasan Ali bin Ahmed Al-Wahidi Al-Nisaburi Al-Shafi'i. (1994). Al-Waseet fi Interpretation of the Holy Qur'an (Volume 4). (Adel Ahmed, Ali Muhammad, Ahmed Abdel-Ghani, Abdel-Rahman Abis, Abdel-Hay Faramawi, editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Abu Al-Hasan Ali bin Ahmed Muhammad bin Ali Al-Wahidi Al-Nisaburi Al-Shafi'i. (1430). Simple explanation. Deanship of Scientific Research.

Abu Al-Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf Al-Andalusi Abu Hayyan. (1420). ocean sea. (Sidqi Muhammad Jamil, editor) Beirut: Dar Al-Fikr.

Abu Al-Saud Al-Emadi Muhammad bin Muhammad bin Mustafa. (no date). Guiding the sound mind to the merits of the Holy Book. Beirut: Dar Revival of Arab Heritage..

Abu Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmed bin Yusuf bin Abdul-Daim, known as Al-Yamin Al-Halabi. (no date). Al-Durr Al-Masoun (Volume 11). (Ahmed Muhammad Al-Kharrat, editor) Damascus: Dar Al-Qalam.

Abu Al-Fath Othman Ibn Jinni Al-Mawsili Ibn Jinni. (no date). Al-Lama' in Arabic (Volume 1). (Faij Fares, editor) Kuwait: Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyyah.

Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed Jar Allah Al-Zamakhshari. (1407). Al-Kashshaf bil-Haqiqat-e-Mughayyiyyat Download (Volume 4). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed Jar Allah Al-Zamakhshari. (1407 AH). Al-Kashshaf bil-Haqiqat-e-Mughayyiyyat Download (Volume 4). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Arabi.

Abu Bakr Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Faribi, of Jurjan origin. (1992). Evidence of Miracles (Volume 1). (Mahmoud Muhammad Shaker, editor) Cairo: Madani Press.

Abu Hafs Siraj al-Din Omar bin Omar bin Adel al-Hanbali al-Dimashqi al-Numani. (1998). Al-Lubab in the Sciences of the Book. (Sheikh Adel Ahmed Abdel Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Moawad, editor) Beirut 20, Lebanon: Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.-

Abu Talib and Abu Al-Majd Aqeel bin Attia bin Abi Ahmed Jaafar bin Muhammad bin Attia Al-Qada'i Al-Andalusi Al-Tartushi, then Al-Marrakashi. (2006). Editing of the article on balancing business and the ruling on non-defaulters in the outcome and outcome. And with it are the

 DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

mattresses of recompense on the Day of Resurrection by Abu Abdullah Muhammad bin Abi Nasr al-Humaydi (Volume 2). Abu Dhabi: Dar Imam Malik.

Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Basri Al-Farahidi. (no date). The Book of the Eye (Volume 8). (Investigator Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Editor) Al-Hilal House and Library.

Abu Abdullah Muhammad bin Omar, nicknamed Fakhr al-Din al-Razi. (1420,). The keys to the unseen or the great interpretation. Beirut - Heritage Revival House.

Abu Muhammad Abd al-Haqq bin Ghalib bin Abd al-Andalusi al-Mahari Ibn Attiya. (1422). The brief editor. (Abdul Salam Abd al-Shafi), Beirut - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Abu Al-Hussein Ahmed bin Faris (1979). (Vol. 6). (Abdul Salam Muhammad Haroun, editor) Dar Al-Fikr.

Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai. (2007 AD). Meanings of grammar. Arab History Foundation for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Qurtubi. (1964 AD). Al-Jami` fi Ahkam al-Qur'an: Tafsir al-Qurtubi (Volume 20). (Ahmed Al-Baradouni and Ibrahim Tfayesh, editor) Cairo, Egypt - Dar Al-Kutub Al-Misria.

Hossam Saeed Al Nuaimi. (1997AD.). The annifiers in the book of Sibawayh. Baghdad - Dar Al Resala Printing.

Khaled bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jarjawi Al-Azhari. (2000 AD). Explanation of the statement on clarification, or the statement of the content of the clarification in grammar (Volume 2). Beirut, Lebanon - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Dr. Hassan drum. (1998 AD). Meaning in Arabic rhetoric. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Dr. Murtada Jabbar Kazem. (2015 AD). Pragmatic linguistics in legal discourse. Beirut: Difference Publications Algeria.

Sami Wadih Abdel Fattah Shehada Al-Qadoumi. (no date). Graphical interpretation of the precise meanings in Surat An-Nahl. Amman, Jordan: Publisher: Dar Al-Wadah1.

Abu Bakr Shams al-Din, known as Ibn al-Qayyim al-Jawziyyah. (no date). Interesting benefits to the sciences of the Qur'an and the science of rhetoric. Beirut - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Shihab al-Din Mahmoud bin Abdullah al-Husseini al-Alusi. (1415 AH). The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Mathanis (Volume 16). (Ali Abdel Bari Attia, editor) Beirut - Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut.

Abdul Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti. (no date). Al-Durr Al-Manthur (Volume 8). Beirut - Dar Al-Fak.

Abu Bakr Jalal al-Din al-Suyuti. (no date). Hama Al-Hawaami fi Sharh Jum'a Al-Jami' (Volume 30). (Abdul Hamid Hindawi, editor) Egypt: Al-Tawfiqiya Library.

Abdul Rahman bin Muhammad bin Qasim Al-Asmi Al-Hanbali. (no date). Al-Ajrumiyya footnote. (Dr. Wahba from Mustafa Al-Zuhaili, editor.(

Abdul Aziz bin Marzouq Al-Tarifi. (1438 AH.). Interpretation and explanation of the provisions of the Qur'an. (Abdul Majeed bin Khalid Al-Mubarak, editor) Riyadh: Dar Al-Minhaj Publishing and Distribution Library.

Abdullah bin Ahmed bin Ali Al-Zeer. (1416 AH). A summary of Al-Baghawi's interpretation called Ma'alim al-Tanzeel (Volume 1). Riyadh: Dar Al Salam for Publishing and Distribution.

Abu Muhammad Abdullah Yusuf Jamal al-Din Ibn Hisham. (1383.). Explanation of dewdrops and echoes (Volume 1). (Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, editor) Cairo.

Abu Othman Amr bin Bahr Al-Jahiz. (1964 AD). Al-Jahiz Letters 4 (Volume 4). (Abdul Salam Muhammad Haroun, editor) Cairo: Al-Khanji Library.

Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi, nicknamed Sibawayh. (1988). The book (Volume 4). (Mohamed Abdel Salam Haroun, editor) Cairo: Al-Khanji Library.

Muhammad Al-Amin bin Muhammad Al-Mukhtar bin Abdul Qadir Al-Janki Al-Shanqeeti. (1995 AD). Lights of the statement in clarifying the Qur'an with the Qur'an. Beirut, Lebanon: Publisher: Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

Muhammad Al-Tahir bin Muhammad bin Muhammad Al-Tahir bin Ashour. (1984). Liberation, enlightenment, liberation of the bed meaning, and enlightenment of the new mind from the interpretation of the glorious book (Volume 30). Tunisia: Tunisian Publishing House.

Muhammad bin Ahmed bin Arafa Al-Maliki Al-Dasouki. (no date). Al-Desouki's footnote to Al-Sharh Al-Kabir (Volume 4). Dar Al-Fikr.

 DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40

Abu Al-Fadl Muhammad bin Makram Ibn Manzur Al-Ansari. African Ruwaifi. (1414). Lisan al-Arab (Volume 15). Beirut: Dar Sader,

Mohammed Abdul Muttalib. (1994 AD). Rhetoric and stylistics. Lebanon Library Publishers Egyptian International Publishing Company.

Mahmoud Tawfiq Saad. (1424 AH). Imam Al-Buqa'i and his approach to interpreting the eloquence of the Qur'an. Cairo: Wahba Library.

Mohieddin bin Ahmed Mustafa Darwish. (1415 AH). The parsing and explanation of the Qur'an (Volume 10). Homs, Damascus, Syria: Dar Al-Irshad for University Affairs - Homs - Syria (Dar Al-Yamamah - Damascus Beirut) (Dar Ibn Kathir - Damascus Beirut.(

Abu al-Baqa Muhammad bin Ali Muwaffaq al-Din, known as Ibn Yaish. (2001). Sharh al-Mufassil by Al-Zamakhshari (Volume 6). (Emile Badie Yacoub, editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DOI: https://doi.org/10.47831/ywq73d40